مستحبة للمدرك جماعة نفسه وهل تفاضل الجماعة بالكثرة أو لا أثر للكمية
وأما المدرك لفضل الجماعة بركعة فقال ابن الحاجب ولا تحصل فضيلتها بأقل من
ركعة للقوم لقوله عليه الصلاة والسلام من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة قال ابن الحاجب قال مالك
وحد إدراك الركعة أن يمكن يديه من ركبتي مطمئنا قبل رفع الإمام
انتهى يريد ويحرم معه لأنه حينئذ احتراز أما أن يزاحم عن السجود
أو يرفع رفعة الإدراك الكمية وأنكر على حد من ذلك هل المدرك لا
ومن تحقق عدم الإدراك هل يرفع مع الإمام أو لا وهل يطيل الإمام
في الركوع إذا أحس بداخل أو لا وهل يخير في صلاته لنفسه وفوقها أو
استحبابا إعادة ليقع مع الجماعة وقال ابن الحاجب ويستحب إعادة الفذ
مع اثنين فصاعدا لأمر واجد على الأصح إلا أن يأتي بأمر مشروع فإنه
جماعة انتهى فمتى صلى وحده ولا يعيد لأمر أتى به مشروعا أو مع
أمر راتب في مسجده وإن كان وحده وإذا أعاد فإنه لا يعيد ما سوى ما أتى به
بطلت صلاة من أتم به وأعاد وهل إبرا أو يعيد بنية التفويض
على المشهور وإذا أعاد انعقد شفعا يعيد الوتر فقال ابن حبيب لا يعيد الوتر وقال
محمد إن تحرى لا يعيد وإن أخطأ وأعاد ما لا يعيد وأما أن تذكر قبل أن يعقد
الركعة أو بعد عقدها أمضى الكمية

مشروط الإمام بكمليه ، عاد بالإحرام وحكما يعقب ،
وغيبي يا فسق وخف واقتدى ، في جمعة مقيم عذرا ،
وبكره السلام والروح معه ، بناء لغيبي وفي بدع ،
كذا الأشل وإمامة حدثا ، ردا لمسجد صلاة تعقبا ،
يعيد الأسافلين وقارئ اللام ، جماعة بعد صلاة في المنفرد ،
وراتب لجمعة أو من أبى ، وأعلم عبد خصي أنزنى ،
وجاز عتبي واعمى الكف ، مجذوم خف وهاذ المعتمد ،

ذكر في هذه الأبيات شروط الإمام وبعض ما تتعلق بصلاة الجماعة

ثم اعلم أن شرط الإمامة على قسمين شرط صحة بمعنى أنه إذا عدم ذلك
الشرط بطلت الصلاة خلفه إلا الإمام وأعيدت أبدا وشرط
كمال بمعنى أن وجوده هو المطلوب فإن عدم فلا بأس فالأول
شروط الصحة على قسمين القسم الأول أن يكون ذكرا فمتى صلى خلف أنثى
بطلت صلاتها ويعيدها أبدا رجلا كان ذلك المؤتم أو امرأة على المشهور
وروى ابن أيمن توقع الإعادة في الوقت ولم يأخذ بها أشهب العلماء انتهى
أن يكون مكلفا أي عاقلا بالغا فمتى أيتم بمجنون أو بسكران
غلب على عقله أو بصبي غير بالغ بطلت صلاته فإن رفع وفعل وأتم
الصبي بنا فإنه تصح وإن لم يحز الإفذاذ على الذاهب أن يكون
قادرا على أداء ما ائتم به فمتى ائتم بالعاجز عن القيام والركوع والسجود فإنه لا يصح
ائتمامه القادر على ذلك بالعاجز عنه ابن بشير ويلزم الجالس تعذر مثل
اتفاقا الذي يرجى أن يكون عارضا فمتى صلى خلف أي عالم ائتم الصلاة
الأبي ض انتهى أي والبعض فلا تتم الصلاة خلف الأبي الذي لا يجتنب من الغرر أن
ينتشي ولا يرعى وأما البعض والمأبون مع قيد يجتنب الوضوء والغسل
وأنه أن زال لصحة بطلت طهره وصلاته وتعيين الصلاة التي شرع فيها
لأصح به الأحكام من تعيين الواجبات من غيرها والأصح فيه أحكام النفو
قام القياس في شرح القواعد الخامس تونسي فاسق وهو
شامل لفسق الجارحة كشرب الخمر ونحوه ولفسق الاعتقاد كالقدري
وغيره من أهل الأهواء فمتى صلى خلف فاسق نوجيهم أعاد أبدا على
المشهور وقيل في الوقت وقيل في الفاسق بالجارحة إذا كان
فسقه خارجا عن الصلاة لا تتعلق ذمته بصحة خلفه فإن ما يتعلق بالصلاة
من الصلاة تصلاتهم يعيدهم هكذا ونحوه ذكر وإذا ائتم طبي الإمام أن لا
يكون فاسقا فإن شرط الإصلاح فيه أولى فإن فعل خلف من تبين أنه تحاوز
وتعاد أبدا وإن لم يشترط ذلك الناظم لقوته في التوجيه الأحسن أن لا يعد من
شروط الإمامة الإتيان خاصا بها ولا يعيد الأصلاح ولا الفعل لأنه

Copyright © King Saud University